

عنوان المداخلة: الشراكة الجزائرية الأوروبية: قراءة تحليلية في مواقف الجزائر من

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

الأستاذ: بلعربي علي

أستاذ مساعد —أ—

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس—مستغانم—

مقدمة:

شهد العالم في العشرية الأخيرة من القرن العشرين تغيرات جوهرية على المستوى الاقتصادي، حيث سادت قيم العولمة الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية وذلك بضمان حرية تنقل الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال. تزامن ظهور العولمة الاقتصادية مع بروز دور التكتلات الإقليمية في السياسة الدولية، وفي ظل هذه الظروف الدولية الجديدة ظهرت ضرورة التعاون بين الدول فيما بينها وبين الدول والتكتلات الإقليمية، وفي هذا الإطار تدرج علاقات الشراكة الأورومتوسطية.

وبما أننا بصدد دراسة العلاقات الجزائرية الأوروبية، نجد أنّ الجزائر لم تشكل الاستثناء على هذه القاعدة، إذ باشرت الجزائر مفاوضاتها منذ سنة 1996 من أجل التوصل إلى اتفاق شراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي وهذا ما حدث بالفعل سنة 2002 بتوقيع اتفاقية الشراكة بين الطرفين والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005. إذ شملت هذه الاتفاقية العديد من مجالات التعاون يتصدرها الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي إلى جانب التعاون الأمني.

تهدف هذه المداخلة إلى تبيان طبيعة العلاقات الموجودة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذلك بتتبع مواقف الجزائر من مشاريع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

اعتمدت هذه المداخلة على نموذج "بترسون" كمدخل نظري مفسر للعلاقات الجزائرية الأوروبية.

تنطلق هذه المداخلة من إشكالية رئيسية وهي:

هل علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي هي علاقات تبعية أم علاقات شراكة وتعاون؟

كما تحاول هذه المداخلة التحقق من الفرضية التالية:

– العلاقات الجزائرية الأوروبية هي علاقات شراكة وتعاون.

قسمت هذه المداخلة إلى خمس محاور أساسية نراها مهمة للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا وهي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني: نموذج "بترسون" كمدخل نظري مفسر لطبيعة العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

المحور الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية: من التعاون إلى الشراكة

المحور الرابع: الجزائر والسياسة الأوروبية للجوار

المحور الخامس: تكييف مواقف الجزائر من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفقا لنموذج "بترسون"

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم مهماً من الناحية النظرية لفهم العلاقات البينية الموجودة بين متغيري الدراسة، المستقل والتابع. ولفهم طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية وتحديدتها بشكل جيد، رأينا أنه من الضروري ضبط المصطلحات ذات الصلة المباشرة بموضوع دراستنا وهي: التعاون، الشراكة والتبعية.

أولاً: مفهوم التعاون:

يعرف قاموس السياسة (La Toupie) التعاون على أنه: "سياسة مساعدة اقتصادية ومالية وثقافية وفنية يتم تنفيذها بين الدول الصناعية والدول النامية".¹

ويعرف التعاون اصطلاحاً على أنه: "تبادل مساعدة، ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة، وهو ذو طبيعة مؤقتة، وتكون فيه الأهداف مجردة وغير مشتركة، فهو عبارة عن المشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت".²

ثانيا: مفهوم الشراكة:

يعرف قاموس السياسة (La Toupie) الشراكة على أنها: "عبارة عن وجود علاقة بين اثنين أو أكثر من الشركات أو الكيانات الذين يقررون التعاون لتحقيق هدف مشترك. وتتميز الشراكة بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الشركاء من خلال اتفاق أو اتفاق التعاون الذي يتم من خلاله تحديد المسؤوليات والمساهمات والأدوار المالية من كل طرف بوضوح".³

وتعرف الشراكة اصطلاحاً على أنها: "المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة، وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعياً، اقتصادياً وسياسياً، كما تقوم على وجود أجهزة دائمة ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية".⁴

ثالثا: مفهوم التبعية:

تعرف التبعية لغةً: "تَبَع (الشيء) -تَبَعًا، وتَبَعًا، وتَبَاعًا، وتَبَاعَةً: سار في أثره، أو تلاه، ويُقال تَبَع فلاناً بحقه: طالب به. وتَبَع المصلي الإمام: حذا حذوه، واقتدى به. وتبعت الأغصان الريح: مالت معها".⁵

وتعرف التبعية اصطلاحاً على أنها: "اعتماد متبادل غير متكافئ، لا يهدف إلى خلق مؤسسات وأجهزة دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطاً بتطور وتوسع دول أخرى".⁶

من خلال التعاريف السابقة للمفاهيم الثلاث، يظهر بأن هناك فروق بين المصطلحات الثلاث، فالتعاون هو مرحلة تسبق الشراكة بحيث يتسم التعاون بالصفة غير الرسمية أي بعدم وجود مؤسسات وهيئات دائمة تنظم العلاقات بين الأطراف المتعاونة، وهو في الغالب يقوم على أساس مصالح غير مشتركة ومؤقتة، بينما مفهوم الشراكة يشمل مفهوم التعاون ولكن ما يميزه هو الطابع الرسمي أولاً، أي وجود مؤسسات وهيئات تنظم علاقات الشراكة بين الأطراف المتشاركة وهذا وفقاً لاتفاق الشراكة المبرم بين هذه الأطراف، أما فيما يخص الأهداف من الشراكة فهي أهداف تعود بالنفع على طرفي الشراكة وفي الغالب تكون أهدافاً دائمة على عكس أهداف التعاون التي تكون مؤقتة. أما عن أطراف العلاقة فنجد أن التعاون يتم في الغالب بين دول متفاوتة في النمو بمختلف أنواعه، بينما الشراكة فينبغي أن تقوم بين طرفين متساويين ومتوازنين، ولكن هذا لا يمنع من وجود علاقات شراكة بين دول متفاوتة في التطور وهذا هو حال علاقات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ويبقى مفهوم التبعية بعيداً كثيراً عن مفهومي التعاون والشراكة، فعلاقات التبعية تبقى علاقات بعيدة عن مفهوم المصلحة والأهداف المشتركة وهي تُعيق التنمية والتطور في بلدان النخوم أي تلك البلدان التي تقبع خارج مركز التنمية والتطور، ويبقى مصيرها مرهوناً بمصير الدول التابعة لها.

وكملاحظة أخيرة في هذا المحور نجد أن المفاهيم الثلاث السابقة أُلصقت بالجانب الاقتصادي في الكثير من الكتابات ولكن هذا لا ينفى ارتباطها بالقطاعات الأخرى على غرار القطاعين السياسي والأمني اللذين سيأخذان حيزاً كبيراً من التحليل في هذه المداخلة.

المحور الثاني: نموذج "بيترسون" كمدخل نظري مفسر لطبيعة العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يتجه "هنسن" إلى وضع أنماط لتكيف السياسة الخارجية لدولة ما مع بيئتها الخارجية من خلال متغيرين اثنين وهما: القدرة على التأثير (من خلال وسائل مادية وغير مادية) والقدرة الانجرافية (أو الحساسية والتأثر). وقد عمل كل من "موريتزن" و "بيترسون" على دراسة المتغيرين من خلال دراسة عملية التعاون الدولي، حيث لاحظا أن الدول الغنية و المتقدمة لديها القدرة على التأثير في بيئتها الخارجية أكثر من الدول الفقيرة بل وهي تستطيع أن تفرض سياستها على هذه البيئة.⁷

و بناء على ما سبق قام "بيترسون" بوضع أربعة أنماط لتكيف السياسة الخارجية

1- نمط التكيف المسيطر: ويتحقق عندما تكون القدرة على التأثير أعلى من القدرة الانجرافية أي عندما تتمكن الدولة من فرض نفسها وتفضيلاتها على بيئتها. وأي اختلال بين رغبات الدولة وبين البيئة الخارجية يحل بفرض التعديل على أطراف البيئة الخارجية وتمثل إستراتيجية الحركة بين الدولة وبيئتها عن طريق المطالب.

2- نمط التوافق: وهو على عكس النمط السابق يتحقق عندما يتحدد سلوك الدولة بحسب معطيات البيئة الخارجية، وتقع ضمنه الدول التي تتميز بتبعيتها لدول أكبر وأقوى صاحبة نمط مسيطر وتمثل إستراتيجية الحركة داخل هذا النمط في الامتيازات.

3- نمط التوازن: وهو يتحقق عندما يكون كل من متغير القدرة على التأثير ومتغير القدرة الانجرافية عاليين، هذه الحالة تفرض سياسة "أعط وخذ"، ويتم حل الاختلال في هذا النمط من خلال إيجاد التوازن من جديد عن طريق تقديم التنازلات المشتركة بين الأطراف، حيث يفترض أن تمتلك الدول الحوافز التي تشجع باقي الدول على تقديم التنازل كما أنها تمتلك الوسائل لذلك وهو ما يعني أن هذا النمط يشمل الدول الكبيرة فقط

4- نمط عدم التوافق: يتحقق عندما يكون كلا المتغيرين متغير القدرة على التأثير ومتغير القدرة الانجراحية منخفضين، يقوم على سياسة انعزال الدول و إستراتيجية الحركة فيه تقوم على عدم التزام الدول وهو ما يؤدي إلى مستوى ضعيف جدا لمشاركة الدول في مجال التعاون الدولي، وشمل هذا النمط الدول الصغيرة فقط.⁸

المحور الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية: من التعاون إلى الشراكة

أ- التعاون الأورو-جزائري قبل مؤتمر برشلونة:

لم توقع الجزائر خلال الستينيات من القرن العشرين اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما قامت به كل من تونس والمغرب سنة 1969، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية طبعها خصوصية منذ أواخر الخمسينيات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني. وفي هذه الفترة حصلت الجزائر على الكثير من الامتيازات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفقاً لقرار هذه الأخيرة الصادر في 28 مارس 1963. ولكن مع نهاية الستينيات تغير الأمر إذ قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح الأفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972. وقصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة الأوروبية آنذاك توصل الطرفين إلى توقيع اتفاقية التعاون في 26 أبريل 1976، والتي دخلت حيز التنفيذ رسمياً في نوفمبر 1978. وهكذا تكون الجزائر قد التحقت بباقي الدول المتوسطة التي تجمعها اتفاقيات تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.⁹

تعتبر اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقية تجارية بامتياز تكون مدعمة بروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات. كان الهدف من هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية. استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت ب 784 مليون إيكو و 640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.¹⁰

وهكذا استفادت الجزائر من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن المعاملة التفضيلية وفقاً لاتفاق التعاون السالف الذكر مع المجموعة الأوروبية¹¹. غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يُعد معمولاً به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطة الجديدة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة. وفي ظل هذه المعطيات الجديدة، بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد

الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة معه.¹² وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل ولكن بعد التطرق إلى مؤتمر برشلونة سنة 1995 باعتباره الأرضية الأساسية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ب- مؤتمر برشلونة 1995 ومسار العلاقات الجزائرية الأوروبية:

يعتبر مؤتمر برشلونة (Barcelone) المنعقد في 28/27 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة الاسبانية. أول لقاء رسمي بين الشركاء في الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والذي وضع الإطار العام للشراكة بين الضفتين. ركز هذا اللقاء على ثلاث محاور أساسية للتعاون الأورومتوسطي وهي¹³:

1- الشراكة السياسية والأمنية.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية.

3- الشراكة في المجال الاجتماعي والإنساني.

كان الهدف من ندوة برشلونة التي شاركت فيها سبعة وعشرين دولة، إيجاد الأرضية المناسبة للإطار المزمع إقامته لتوطيد أسس الحوار السياسي الأورومتوسطي. وهذا ما صرّح به المفوض الأوروبي المكلف بالعلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط "مانويل مارين" Manuel Marin أنه: " من الخطأ الاعتقاد بأننا كأوروبيين سنركز جهودنا على تحسين العلاقات الاقتصادية فقط، نحن سنُعبر طبيعة العلاقات السياسية مع جيراننا نحو مزيد من التفاهم السياسي"¹⁴.

وهكذا يتضح، أنّ مؤتمر برشلونة جاء ليوّسع العلاقات بين الدول المتوسطية الشمالية والجنوبية، إذ أنه في السابق كانت العلاقات بين الضفتين تركز على التجارة والاقتصاد فقط، بينما مؤتمر برشلونة جاء ليشمل كل القطاعات: السياسية، الأمنية، الاقتصادية، المالية، الإنسانية والاجتماعية، وبهذا يكون مؤتمر برشلونة ممهّداً للطريق نحو الشراكة الأورومغاربية، وهذا ما يجعله يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الأورومغاربية.

على الرغم من الظروف الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر سنوات التسعينيات، إلا أنّ هذا لم يمنع الاتحاد الأوروبي من دعوة الجزائر لحضور هذا المؤتمر في ظل ظرف دولي تميز بالضغط على الحكومة الجزائرية، وهذه الدعوة إن دلّت على شيء فإنها تدل على أهمية الجزائر في الفضاء المتوسطي من الناحية الجغرافية والاقتصادية والأمنية. ولم تكتف الجزائر بحضور المؤتمر فقط، بل عملت على تحليل مضمونه وتقديمها للعديد من الملاحظات عليه.

أبدت الجزائر عموماً موافقتها على إقامة إطار عام للتشاور والتعاون في منطقة حوض المتوسط. وإذا تبعنا الوثيقة الملخصة للمشروع الأوروبي نجد أن الموقف الجزائري جاء مرتبطاً بالحوار المقترحة في وثيقة المشروع.

بخصوص المحور السياسي والأمني، فإن الجزائر ساهمت في إدخال تعديلات جوهرية على نص مشروع البيان، بحيث أصرت على المسؤولية الجماعية فيما يخص الاستقرار الإقليمي، وكذا رفضت فكرة تجزئة الأمن. وأما فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي والمالي، فقد رأت الجزائر أنه من الضروري عدم اعتبار إنشاء منطقة متوسطة للتبادل الحر غاية في حد ذاتها بل وسيلة من بين الوسائل الأخرى الهادفة للوصول إلى تقليص فوارق التنمية بين ضفتي منطقة المتوسط. وفي المحور الاجتماعي والبشري والثقافي، استطاعت الجزائر أن تساهم في التخفيف من حدة طابع النص الأوروبي الذي تميز بطابعه الردعي وذلك من خلال مطالبتها بضرورة وضع سياسات حقيقية للتقارب والتعارف المتبادل بين الشعوب والحضارات. وحول ميكانيزم المتابعة، فقد أعدت الجزائر خلال شهر أوت 1995 تقرير وطني تضمن الملاحظات الأولية للجزائر حول التقرير الملخص للاتحاد الأوروبي، يعبر عن موقف الجزائر الرسمي من مجمل المسائل المتعلقة بندوة برشلونة، و قدمت الجزائر اقتراحات في وثيقة العمل التي جاءت بطلب من الدول العربية.¹⁵

ومن خلال هذا التقرير المتضمن ملاحظات الجزائر حول النقاط الواردة في مؤتمر برشلونة عبرت الجزائر عن حضورها وبقوة رغم ما تعانیه من انفلات أمني.

ج- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف لإقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط¹⁶. عبّرت الجزائر مراراً وتكراراً عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة مع الاتحاد الأوروبي مراعية في ذلك خصوصياتها الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية. بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. عرفت المفاوضات نوعاً من التأخير بسبب بعض العوامل نذكر منها¹⁷:

-التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

-التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

-طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.

-توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

ولهذه الأسباب، عرفت المفاوضات بين الطرفين مسيرة طويلة 12 جولة منذ انطلاق المفاوضات سنة 1997 قبل الوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. استأنفت المفاوضات في 2001، وانتهت بمصادقة الجزائر على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر 2001 ببروكسل. وتم الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005¹⁸.

لا تختلف اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطة الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها لملفين جديدين وهما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة.¹⁹

ولضمان الشراكة الفعالة بين الطرفين، تم وضع إطار مؤسسي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتين مشتركيتين بين الطرفين وهما، خولت لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات وآليات تنفيذ اتفاقية الشراكة وهما: مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين ويكون على مستوى الوزراء أعطيت له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين، وكذا لجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.²⁰

وللتذكير، يتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 110 مادة موزعة على ثماني سلات وهي²¹:

1- الحوار السياسي

2- حرية تنقل السلع

3- حقوق التأسيس أو الانشاء وتقديم الخدمات

4- الدفع، رؤوس الأموال، المنافسة وإجراءات اقتصادية أخرى

5- التعاون الاقتصادي

6- التعاون الاجتماعي والثقافي

على الرغم من الإيجابيات المنتظرة من هذا الاتفاق خاصة في الجانب الاقتصادي إلا أنّ هذا الاتفاق انعكس سلباً على الاقتصاد الجزائري، سواءً على الصناعة الجزائرية التي تفتقد للمؤهلات التنافسية مع الصناعة الأوروبية، أو على مستوى تراجع مداخيل الخزينة العمومية الجزائرية من جراء التفكيك الجمركي التدريجي. وفي ظل هذه الظروف الجديدة عبّرت الجزائر على لسان وزير خارجيتها عقب الزيارة التي قام بها "ستيفان فول" المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الحوار إلى الجزائر في 06 جوان 2010 "بأنها ستواصل الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول مجمل فصول اتفاقية الشراكة، بناءً على تقييم مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية، ومناقشة مواطن ضعفها، كما أن الجزائر لن تتوار عن طلب التكييفات اللازمة لمواد اتفاق الشراكة بشكل يضمن توازن المصالح بين الطرفين". وهذا ما عقب عليه "ستيفان فول" قائلاً: "إنني مقتنع بأن التعاون مع الجزائر والاتحاد الأوروبي يجب أن يُبنى على مبدأ الربح المشترك للطرفين Gagnant Gagnant"²²

وفي ديسمبر 2016 توصل الطرفان الجزائري والأوروبي إلى الاتفاق على وثيقتين هامتين بعد عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين، إذ تشكل الوثيقتين مكسباً إضافياً في تعزيز العلاقات الشاملة ومتعددة الجوانب بين الجزائر وشريكها الاتحاد الأوروبي. ويشمل التقييم حسب ما صرّح به السيد "علي مقراني" مدير التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية قائلاً: "نتائج التقييم تتمحور حول أربع مواضيع كبرى تتمثل في دعم المبادلات الاقتصادية والتجارية وتعزيز تنوع وتنافسية الاقتصاد الجزائري، دعم الاستثمارات وتعزيز التعاون القطاعي في المجالات ذات الأولوية المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري والبحث والتنمية والطاقة والجمارك"²³.

وعن تجسيد هاتين الوثيقتين على أرض الواقع صرح "علي مقراني" قائلاً: "إنه سيتم القيام بأعمال ملموسة من أجل تجسيد تلك المواضيع والتي تهدف إلى تفعيل وتحويل اتفاقية الشراكة إلى أداة للتنمية والشراكة تهدف إلى بروز اقتصاد جزائري متنوع وتنافسي خلاق للثروات، من أجل تلبية احتياجات السوق الداخلية والدولية وخلق مناصب شغل وكذا تعزيز العلاقات التي تعود بالفائدة المتبادلة مع الشريك الأوروبي"²⁴.

وهكذا لم تقف الجزائر مكتوفة الأيدي في ظل الانعكاسات السلبية لاتفاقية الشراكة على اقتصادها وتراجع مداخيل الخزينة العمومية لديها، فالجزائر تؤمن بقاعدة رابح رابح، وحتى وإن كانت الشراكة انعكست سلباً على

الجزائر فهذا لا يرجع إلى تقصير هذه الأخيرة بل السبب يرجع إلى وجود علاقة بين طرفين غير متكافئين من حيث التطور وامتلاك الوسائل التقنية والتكنولوجية والتحكم فيها.

المحور الرابع: الجزائر والسياسة الأوروبية للحوار

في 29 سبتمبر 2004، اقترحت اللجنة الأوروبية إنشاء آلية جديدة للحوار والشراكة (ENPI) التي ستعوض برنامج "ميديا" ابتداء من 2007. دخلت هذه الآلية الجديدة حيز النفاذ في إطار التوقعات المالية الجديدة للمجموعة الأوروبية لسنوات 2013/2007.²⁵ تهدف هذه السياسة إلى إحاطة الاتحاد الأوروبي بمجموعة من الأصدقاء، كما تهدف أيضا إلى دعم التعاون الإقليمي فيما بين دول الحوار من جهة، وبين الاتحاد الأوروبي ودول الحوار من جهة أخرى. لا تعتبر هذه السياسة بديلاً للشراكة الأوروبية متوسطة بل هي دعم إضافي لها من خلال اعتبار مسار برشلونة مرجعية أساسية لها، لهذا فإن الجوانب المتضمنة في اتفاقية الشراكة ستستمر مع تدعيمها بإجراءات إضافية. فسياسة الحوار تهدف بشكل عام إلى الالتزام بالقيم المشتركة، دعم الحوار والإصلاح السياسي، تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، تحرير التجارة واندماج الأسواق، التعاون في مجالات العدالة، الحرية والأمن، تعزيز التنسيق في مجالات الطاقة، النقل، مجتمع المعلومات والبيئة والبحث العلمي، ترقية البعد الاجتماعي والاتصالات بين الجماعات.²⁶ (رداف)

أما بخصوص الدول المعنية بهذه السياسة، فهي 16 دولة: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، الكيان الصهيوني، أرمينيا، إذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، وأكرانيا. والجزائر هي البلد الوحيد الذي أعلن رفضه صراحة للانضمام للسياسة الحوارية للاتحاد الأوروبي²⁷، وهذا ما جاء على لسان سفير الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي آنذاك السيد "حليم بن عطا الله الذي صرح قائلاً: " بأن الجزائر تريد أن تبقى خارج هذه المبادرة".²⁸ وهو ما عبر عنه أيضا وزير الخارجية الجزائري على إثر زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الحوار السيد "ستيفان فول" إلى الجزائر في 06 جوان 2010 بحيث أفصح الوزير الجزائري وبوضوح أمام المفوض الأوروبي بأن الجزائر "لن تلتحق بالسياسة الأوروبية للحوار".²⁹

ويبرر لويس مارتينيز " Luis Martinez موقف الجزائر سواء من سياسة الحوار أو من مشروع " الاتحاد

من اجل المتوسط"، بالعوامل التالية³⁰:

أولا: شعور الجزائر بان الاتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانياً: شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل على السياسات المتوسطة للاتحاد الأوروبي و المبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها.

ثالثاً وأخيراً غنى الجزائر بموارد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية، التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغري الجزائر مقارنة بالمغرب ، تونس ومصر.

المحور الخامس: تكيف مواقف الجزائر من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفقاً لنموذج "بترسون":

اعتماداً على ما سبق، يفترض من خلال تقسيم "بترسون" أن تقع الجزائر ضمن نمط التكيف المسيطر. ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال تحليل مواقف الجزائر من المشاريع الأوروبية التي تجلت في الكثير من المظاهر نذكر منها:

1- نجد أنه على الرغم من كل ما كانت تعانيه الجزائر من انفلات أمني وعجز اقتصادي، إلا أنها دُعيت إلى مؤتمر برشلونة ولم تكتف فقط بالحضور ولكنها ناقشت محاور المؤتمر وقدمت ملاحظاتها بشأنها بما يخدم مصالحها ومصالح الدول العربية خاصة تلك الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط، وهنا تظهر مكانة الجزائر وقدرتها على التأثير في ظل ظرف زمني معقد.

2- الجزائر ترفض كل ما هو تدخل في شؤونها الداخلية تحت مبدأ راسخ في السياسة الخارجية الجزائرية وهو عدم التدخل في السياسة الداخلية للدول، وهذا ما جعلها ترفض أي تدخل في شؤونها في وقت الأزمة الأمنية في التسعينيات، وبعدها، فقدسية هذا المبدأ بالنسبة للجزائر جعلها تقاطع أي تعاون مهما كانت طبيعته ومهما كانت مستوياته إذا تعارض مع قناعاتها. وهذا ما دفع ببعض الباحثين بتوصيف موقف الجزائر من دعوات الاتحاد الأوروبي بضرورة مباشرة الإصلاحات السياسية بالمتصلب.

3- الجزائر كانت آخر دولة وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، -وقد كنا وضحنا في السابق أسباب هذا التأخر- وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على حرص الجزائر على حماية مصالحها خاصة الاقتصادية منها.

4- حرص الجزائر على تعديل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بتصحيح الاختلالات الموجودة في بعض بنوده والتي تضر بالمصالح الاقتصادية للجزائر، لدليل على أن الجزائر شريك للاتحاد الأوروبي وليست دولة تابعة له.

5- تضمين اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بند مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لدليل على قوة المفاوض الجزائري على فرض تفضيلاته على الجانب الأوروبي، وللإشارة فتضمن هذا البند في اتفاقية الشراكة من عدمه شكل حجرة عثرة في مسار المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

5- رفض الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية دليل على سيادة الجزائر في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، في ظل موافقة شبه كلية على هذه السياسة من طرف الدول المتوسطة الأخرى المعنية بها كما أن الجزائر دعت إلى تعديل هذه السياسة بما يتماشى وخصوصيات واحتياجات كل بلد وهذا ما حدث بالفعل .

ويرى الكثير من الباحثين على أن هناك الكثير من العوامل التي ساعدت الجزائر على تقوية مواقفها تجاه الاتحاد الأوروبي نذكر منها:

1- تتمتع الجزائر بعمق استراتيجي في دول جنوب المتوسط، بالإضافة إلى أن الجزائر هي أكبر دولة في إفريقيا³¹ فبحكم موقعها الجغرافي تعتبر الجزائر نقطة التقاء مع أوروبا وإفريقيا والعالم العربي في آن واحد، كل هذا مع كثافة سكانية كبيرة معظمها من الشباب جعل الجزائر تحظى بأهمية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي³².

2- تتمتع الجزائر بثروات عديدة، يأتي البترول والغاز الطبيعي في مقدمتها، إذ تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث احتياطي العالمي للغاز الطبيعي والتي تعادل 3538 مليار متر مكعب أي ما نسبته 5% من الاحتياطي العالمي، و9000 مليون طن من احتياطي البترول وتصدر الحديد الخام والفوسفات والرصاص³³. وهو ما يخولها للتأثير في جيرانها وأن تلعب دوراً ريادياً في محيطها، بالإضافة إلى أن غنى الجزائر بالموارد الطاقوية جعلها مهمة لاستقرار أوروبا خاصة من جانب الأمن الطاقوي، بينما تبقى هي مستقلة عن الدول الأوروبية وغير تابعة لها³⁴.

3- ارتفاع أسعار النفط سمح للجزائر بأن تتجاوز مشاكلها مع الديون الخارجية بل ووضعتها في مصاف الدول المقرضة وهذا ما لا يجعلها في حاجة إلى الحوافز المادية التي تقدمها الدول الأخرى³⁵.

4- الجزائر لا تبالي بإلغاء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ظل سياسة تنويع الشركاء التي انتهجها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" منذ وصوله للحكم في الجزائر سنة 1999، خاصة تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية الوافد الجديد للمنطقة. وهكذا تكون الجزائر استفادت من الفرص التي منحتها العولمة الاقتصادية لتعزيز مواقفها مع الاتحاد الأوروبي.

كل هذه العوامل وأخرى جعلت الجزائر تتعامل بندية مع الاتحاد الأوروبي. وبحسب نمط التكيف المسيطر يمكن القول بأن الإستراتيجية التي تعتمدها أوروبا مع الجزائر هي المطالب. ومن هنا يمكننا وصف موقف الجزائر السياسي من سياسة الدعم الأوروبي للديمقراطية بالمتصلب، بينما يمكن وصفه من الجانب الاقتصادي بالعنيد³⁶.

خلاصة واستنتاجات:

مما سبق ذكره، يتضح أن الشراكة الأوروجزائرية وإن كانت فرضتها التحولات الدولية الداعمة لتحرير الاقتصاد والدخول في اقتصاد السوق، إلا أن هذا لم يمنع الجزائر من التعامل بندية مع الاتحاد الأوروبي على الرغم

من عدم تكافؤ الطرفين من الناحية الاقتصادية والتقنية والمالية، وهذا حرصاً من الجزائر على حماية مصالحها الحيوية وعلى رأسها الوصول إلى اقتصاد قوي ومتنوع يضمن التنافسية.

وبعد تحليل مواقف الجزائر من المشاريع والمبادرات الأوروبية توصلت هذه المداخلة إلى أن طبيعة العلاقات التي تجمع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي هي علاقات شراكة وتعاون وليست علاقات تبعية.

كما توصلت هذه المداخلة إلى جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة بناء اقتصاد جزائري قوي ومتنوع يعتمد على الفلاحة والصناعة بالدرجة الأولى، وهذا ما سيسمح للجزائر بالدخول بقوة للأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى تنمية مناخ الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- ضرورة القيام بإصلاحات سياسية حقيقية وذلك لتفادي التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وهذا ما سيعزز من قدرة الجزائر على التعامل مع الانتقادات الخارجية فيما يخص الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان.

- ضرورة مواصلة ممارسة الضغط على الاتحاد الأوروبي للقيام بواجباته تجاه الجزائر المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة والتي يتصدرها تطوير الاقتصاد الجزائري، تنمية الاستثمارات الأجنبية، وأخيراً المرافقة المالية والتقنية للجزائر للنهوض بقطاعي الصناعة والفلاحة في الجزائر.

- الهوامش:

(1) Toupictionnaire, le dictionnaire de politique/ www.Toupie.org.

(2) عبد اللطيف بوروي، "العلاقات الأوروبية المغربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة"، مجلة المستقبل العربي (لم يذكر العدد وتاريخ النشر)، موجود على الرابط التالي: constantine-yolasite.com، ص.95.

(3) Toupictionnaire, op cit.

(4) عبد اللطيف بوروي، مرجع سابق، ص.96.

(5) المعجم الوسيط، ص.81.

(6) عبد اللطيف بوروي، مرجع سابق، ص.96.

(7) Melanie Morisse-Schilbach, " Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU ", European Foreign Affairs Review, (volume 15, 2010), p544.

(8) Ibid, pp.544-545.

(9) فيصل بملولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، (العدد 11، 2012)، ص.114.

(10) عزيزة بن سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، (العدد 09، 2011)، ص.152.

(11) عصام بارة، عزيزة بن جميل، "انعكاسات اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية"، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني الأول حول "حرية المنافسة" بقسم الحقوق بجامعة باجي مختار- عنابة، ص.01.

(12) عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص.152.

(13) Otmane Bekeniche, Le Partenariat Euro-Mediterraneen les enjeux, tome 02, (Algérie: Alger, Office des Publication Universitaire, 2011), p.p 51-52.

14 (أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002/2001)، ص.103..

(15) رتيبة بدر، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي على ضوء برشلونة" مجلس المستقبل الالكترونية، موجود على الرابط التالي: <http://www.almustaqbal-a.com/articles/24869.html> نشر بتاريخ 2013/10/14 على الساعة: 12:07:00.

(16) عبد الحميد زعباط، " الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على اقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد الأول، لم تذكر السنة)، ص.53.

(17) عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص.152.

(18) المرجع السابق، ص152.

(19) فيصل بملولي، مرجع سابق، ص.115.

(20) المرجع السابق، ص.115.

(21) للمزيد راجع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

(22) إسمهان تمغارت، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة(2004-2013)", دفاتر السياسة والقانون، (العدد التاسع، جوان 2013)، ص.326.

(23) الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: استكمال والمصادقة على وثيقتين تكمليتين، موجود على الرابط التالي: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170213/102927.html> نشر بتاريخ 2016/12/08 على الساعة 15:54.

(24) المرجع السابق.

(25) Otmane Bekeniche, op. cit, p.172.

(26) طارق رداف، "المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة؟"، موجود على الرابط التالي: [www.arabaffairsonline.org/admi,/uploads/radaaf%20Tarek.pdf](http://www.arabaffairsonline.org/admi/uploads/radaaf%20Tarek.pdf).

(27) جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، (العدد 19، ديسمبر 2014)، ص.06.

(28) Melanie Morisse-Schilbach, op. cit. p.p 547.

(29) أسمهان تمغارت، مرجع سابق، ص.326.

(30) المرجع السابق، ص.327.

(31) منيرة لعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 29 و30 أبريل 2008)، ص.111.

(32) Melanie Morisse-Schilbach, op. cit. p.p.546.

(33) منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص.111.

(34)Melanie Morisse-Schilbach, op. cit. p.p.546.

(35) Ibid, p.547.

(36) Ibbid, p.545.